الموروث الدستوري وأثره فى صياغة الدستور المعاصر

(عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر أنموذجا)(*)

د/ آمال يس عبد الخالق حسين

استاذ مساعد– قسم اللغة العربية وآدابها

كلية البنات– جامعة عين شمس

الملخص:

يرجع الباعث على اختيار موضوع الدراسة إلى أن تراثنا الأدبي العربي تراث عريق جدير بأن يوليه الباحثون عنايتهم، فما زالت أغلب النصوص الأدبية العربية – ومن بينها النص موضوع الدراسة –فى حاجة إلى دراستها، والتنقيب عما بها من طاقات إبداعية.

وتكمن أهمية الدراسة فى عنايتها بإحياء تراثنا الأدبي، وإثبات أصالته، وإلقاء الضوء على جذور الدستور المعاصر فى العهد التراثي لعلي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر.

وتهدف الدراسة إلى إعادة قراءة تراثنا النثري القديم قراءة جديدة وفق المناهج النقدية المعاصرة، وذلك من خلال دراسة عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر من منطلق نقدي حديث، لبيان مدى أسبقية علي بن أبى طالب فى سَنْ وصياغة الدساتير التى تنظم السلطات العامة فى الدولة، بالإضافة إلى الكشف عن أثر هذا الموروث الدستوري فى الصياغة القانونية للدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤م.

واعتمدت فى الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن. فالمنهج التحليلي من المناهج النقدية التى تعنى بدراسة الأثر الأدبي وتحليله تحليلا يوضح عناصر جماله وتأثيره فى النفوس.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٦) يوليو ٢٠٢٢.**

أما المنهج المقارن فهو لون من ألوان المناهج النقدية التى تركز على عقد مقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك لرصد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

ومن أبرز النتائج التى توصلت إليها من خلال الدراسة :-

- أن عهد علي بن أبى طالب مقارنة بالدستور المصري الحالى الصادر عام ٢٠١٤ م يعد وثيقة إسلامية رائدة فى مجال الحكم والإدارة، وقد اشتمل على العديد من المبادئ الدستورية المعمول بها فى الوقت الراهن، ومن ثم كان عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر اللبنة التى شيدت بها العديد من المبادئ الدستورية المعاصرة.
- اعتمد علي بن أبى طالب فى صياغته القانونية فى عهده إلى مالك الأشتر على عدة أسس منها : وضع عنوان للدستور – تقسيم الدستور إلى بنود – اللغة القانونية – الصيغ الإنشائية الآمرة والناهية – الربط الشرطى والجمل السببية.

الكلمات المفتاحية: الموروث الدستورى– الدستور المعاصر– التراث النثرى.

Abstract

The constitutional heritage and its impact on the drafting of the contemporary constitution (The Covenant of Ali bin Abi Talib to Malik Al-Ashtar as a model)

The cause of the choice of the topic of this study is that our Arab literary heritage is great and deserves that our researches give it dye care. Most of the Arab literary texts , especially the text which is the (topic) aim of study needs a study to know it’s shapes of language.

The importance of study lies in its care of the survival of the literary heritage, prove its orgin , putting lights on the roots of the recent constitution in the constitutional heritage from Ali to Malek.

The research aims at re-reading our ancient versal heritage carefully by recent critical approaches, through the study of Ali Ibn Abe Taleb to Malek AlAshtar in a recent critical approach to show

that how Ali was the first one to put and form the constitutions which organise the puplic authorities in the state , Besides knowing the effect of these consitutions on the legal form of the recent Egyptian constitution issued in 2014.

I depend in this study on the analysis approach and the comparative one. The analysis approach is one of the critical approaches which cares of the literary text and analyses it well to show its beauty and effect on souls.

On the other land, the comparative approach is one of the critical approaches which concentrates on the comparisons among the phenomena related to the scientific research to show the similarities and differences between them.

The results of this study :-

The constitution of Ali compared to the Egyptian one in 2014is considered a pioneer Islamic document in the field of administration and governing. It contains a lot of constutional principles which used nowadays so the constution of Ali to Malek was the mudbrick which formed a lot of recent constitutional principles.

Ali depened in his legal forms of his constitution to Malek on a lot of bases ex. Putting titles for consitutions , Diving the constitution into items – The command and prohibited forms – The conditional link – The causative sentences.

المقدمة

من أهم مقومات تقدم الأمم والمجتمعات أن تبنى مؤسساتها على مبادئ تشريعية ثابتة وفق أحكام الدستور، وهذا يتحقق عبر سن قوانين تتسم بالدقة والوضوح، يراعى فيها المشرع العدالة وحقوق الإنسان.

وتكمن أهمية الدراسة فى عنايتها بإحياء تراثنا الأدبي، وإثبات أصالته، وإلقاء الضوء على جذور الدستور المعاصر فى العهد التراثي لعلي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر.

ويرجع الباعث على اختيار موضوع الدراسة إلى أن أغلب نصوص

الأدب العربي القديم مازالت فى حاجة إلى دراستها والتنقيب عما بها من طاقات إبداعية.

ويهدف البحث إلى قراءة تراثنا النثري القديم قراءة جديدة وفق المناهج النقدية المعاصرة، وذلك عبر دراسة عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر من منطلق نقدي حديث، لبيان مدى أسبقية علي بن أبى طالب فى سن وصياغة الدساتير وفقا للمعايير التى تسن وتصاغ بها الدساتير المعاصرة التى تنظم السلطات العامة فى الدولة، والكشف عن مدى تأثيره فى صياغة الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤ م.

واعتمدت فى البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن. فالمنهج التحليلي من المناهج النقدية التى تعنى بدراسة الأثر الأدبي وتحليله تحليلا يوضح عناصر جماله وتأثيره فى النفوس.

أما المنهج المقارن فهو لون من ألوان المناهج النقدية التى تركز على عقد مقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك لرصد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

أما الدراسات السابقة فمنها :-

- فن الصياغة القانونية تشريعا وفقها وقضاء، عبدالقادر الشيخلى، دار الثقافة، ١٩٩٥م.
- أصول الصياغة القانونية، حيدر أدهم عبدالهادى، دار الحامد، ٢٠٠٩م.
- الموسوعة الدستورية المصرية، المستشار / رجب عبدالحكيم نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، القاهرة، ٢٠١١م.
- اللغة العربية والقانون، أ.د أحمد عبدالظاهر، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨م.

- أساسيات الصياغة القانونية، فهيمة أحمد على، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٩م

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تناوله على النحو الآتى :

١- تحديد مفهوم العهد والدستور.
٢- تحديد مفهوم الصياغة القانونية.
٣- علي بن أبى طالب ومالك الأشتر.
٤- مبادئ دستور علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر مقارنة بالدستور المصري الحالي ٢٠١٤م.
٥- ضوابط الصياغة القانونية.
٦- أسس الصياغة القانونية فى دستور علي بن أبى طالب.

- خاتمة : عرضت فيها النتائج التى تم التوصل إليها.
- الحواشي.
- ثبت بالمصادر والمراجع.

١- تحديد مفهوم العهد والدستور

العهد فى اللغة : كل ما عوهد الله عليه، وكل ما بين العباد من المواثيق، والعهد : الوصية، والعهد : التقدم إلى المرء فى الشئ، والعهد الذى يكتب للولاة وهو مشتق منه، والعهد : الموثق واليمين يحلف بها الرجل. (١)

والعهد فى الاصطلاح : حفظ الشئ ومراعاته حالا بعد حال وهذا أصله، ثم استعمل فى الموثق الذى يلزم مراعاته وهو المراد. (٢)

والدستور فى اللغة : كلمة ليست عربية، ويرجح البعض أنها كلمة فارسية مركبة من Dest بمعنى القاعدة والأساس والأصل، وDur بمعنى صاحب الشئ أو المسؤول عنه. وقد دخلت إلى اللغة العربية عن طريق اللغة

التركية، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام. [٣] وذهب البعض إلى أنها تعنى الدفتر الذى تجمع فيه قوانين الملك، ثم صارت تعنى القانون الأساس الذى يبين أصول نظام الحكم. [٤]

أما الدستور فى الاصطلاح فيقصد به الوثيقة التى تتضمن مجموعة القواعد القانونية الأساسية التى تبين نظم الحكم فى الدولة، فتحدد السلطات الأساسية فيها، وتحدد اختصاصات هذه السلطات، والعلاقة فيما بينها، وحقوق الأفراد ومداها. [٥]

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا المصرية هذا المعنى فى حكمها " إن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم، ويحدد السلطات العامة، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقواعد الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها. [٦]

ويعد عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر دستورا ينظم سلوك الأفراد فى المجتمع على نحو ملزم، وينظم العلاقات فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة العامة المتمثلة فى الوالى والعمال من جهة أخرى.

٢- تحديد مفهوم الصياغة القانونية

الصياغة لغة: من صوغ والصوغ مصدر صاغ الشئ يصوغه صوغا وصياغة وصغته أصوغه صياغة أى سبكه، ويقال : صاغ شعرا أو كلاما أى وضعه ورتبه. [٧]

وفى اللغة الانجليزية يعبر عن كلمة (صاغ) بـ Draft ويقصد بها شكَّل وهيَّأ، ويقصد بكلمة Draftman محرر أو صائغ الوثائق، أى الشخص الذى يصوغ الوثائق القانونية وغيرها من المحررات الرسمية.[٨]

وتتكون القواعد القانونية من عنصرين رئيسين هما:الموضوع والصياغة. وأعنى بالموضوع المادة الأولية التى يتكون منها القانون. والصياغة هى إخراج هذا الموضوع إلى حيز العمل والتنفيذ عبر الوسائل الفنية التى تسهم فى التعبير عنها. وهذه الوسائل يطلق عليها أساليب الصناعة أو صياغة القانون.

ومن ثم فإن الصياغة القانونية اصطلاحا تعنى تحويل المادة الأولية التى منها القاعدة القانونية إلى قواعد منضبطة محددة، وعملية للتطبيق الفعلى على نحو يحقق الغاية التى يفصح عنها جوهرها. (٩) أو هى مجموعة الوسائل والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية والنصوص التشريعية بطريقة تسهم فى تطبيق القانون من الناحية العملية، وذلك باستيعاب وقائع الحياة فى قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذى تنشده السياسة القانونية. (١٠)

٣- علي بن أبى طالب ومالك الأشتر

علي بن أبى طالب بن هاشم بن عبد مناف، بويع بالخلافة بعد حادثة مقتل الخليفة عثمان بن عفان عام ٣٥هـ، وكانت الأوضاع وقتئذ مترديه، ومن ثم وضع علي خطة إصلاحية شاملة ركز فيها على شئون الإدارة والاقتصاد والحكم (١١)

كما أنه سارع إثر توليه الخلافة إلى إقالة عمال عثمان بن عفان، فقد كان علي بن أبى طالب " يمتلك موهبة قيادة ومعرفة بالنفوس والأوضاع القائمة، وأنه أقال الولاة ليختار سواهم حسب ما يراه ملائما لتحقيق الانسجام الإداري والسياسي بين الخليفة وأعوانه ". (١٢)

وقد اختار علي بن أبى طالب مالك الأشتر ليكون واليا على مصر. وهو مالك بن الحارث النخعي، أحد الأشراف والأبطال المذكورين. حَدَّث عن

عمر، وخالد بن الوليد، وفقئت عينه يوم اليرموك. وكان شهما مطاعا، وكان ذا فصاحة وبلاغة. شهد صفين مع علي، وتميز يومئذ، وكاد يهزم معاوية، فحمل عليه أصحاب علي لما رأوا مصاحف جند الشام على الأسنة يدعون إلى كتاب الله. وما أمكنه مخالفة علي فكف. ولما رجع علي من موقعة صفين جهز الأشتر واليا على ديار مصر، وقد مات مسموما، فقيل : إن عبدا لعثمان عارضه، قسم له عسلا. وقد كان علي يتبرم به، لأنه كان صعب المراس، فلما بلغه نعيه قال : إن لله مالك، ومَا مَالِكُ، وهل موجود مثل ذلك ؟ لو كان حديدا، لكان قيدا، لو كان حجرا، لكان صلدا، على مثله فلتبك البواكى.[١٣]

٤- مبادئ دستور علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر مقارنة بالدستور المصري الحالي ٢٠١٤م

يعد دستور علي بن أبى طالب إلى واليه على مصر مالك الأشتر[١٤] من أهم الدساتير لأنه يكشف قدرة أمير المؤمنين على إدارة شئون الدولة، ويلقى الضوء على عقليته القانونية التى عكستها بنود هذا الدستور.

ومن ثم فإن دستور علي بن أبى طالب يُعد وثيقة شاملة لواجبات الحاكم وسلطاته وعلاقته بالرعية، والتعاليم والقيم المرتبطة بالأمور السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضوابط القائمين عليها.

وإذا تأملنا دستور علي بن أبى طالب مقارنة بالدستور المصري الحالي[١٥]. يتضح لنا أن دستور علي بن أبى طالب رضى الله عنه وثيقة إسلامية رائدة فى مجال الحكم والإدارة. وقد اشتمل على العديد من المبادئ الدستورية المعمول بها فى الوقت الراهن.

فقد حدد علي بن أبى طالب لمالك الأشتر دعائم الحكم ومقوماته وهى

الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية فقال : " أمره بتقوى الله، وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به فى كتابه، من فرائضه وسنته، التى لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها..." وهذا المبدأ يقابله فى الدستور المصري المادة (٢) والتى تنص على أن " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الأصلية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع."

كما أسند علي بن أبى طالب إلى واليه على مصر مالك الأشتر سلطة جبابة الخراج فقال : "... وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن فى صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله..." وهذا البند يقابله فى الدستور المصري المادة (٣٨) والتى تنص على أن " يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية... ويراعى فى فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة وتحفيز دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

وحرص علي بن أبى طالب على العناية بعمارة الأرض كمقوم أساسي للاقتصاد الوطني فقال : "... وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد..." وهذا البند يقابله المادة (٢٩) من الدستور " الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وتجريم الاعتداء عليها...".

وعن حقوق الرعية فى الدولة أمر علي بن أبى طالب واليه على مصر

مالك الأشتر بإنصاف الرعية فى سياسته، وإنصافهم من خاصة أهله والتابعين له فقال "... أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم ! ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته، وكان لله حربا حتى ينزع أو يتوب..." وهذا البند يقابله المادة (٥١) من الدستور " الكرامة حق لكل إنسان ولا يجوز المساس بها وتلتزم الدولة باحترامها وحمايته " والمادة (٥٣)" المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق... وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز ".

وعن تنظيم السلطة القضائية فى دستور علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر وضع ضوابط اختيار القضاة، وآلية الفصل فى المنازعات فقال : "... ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك فى نفسك، ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى فى الزلة ولا يحصر من الفئ إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم فى الشبهات، وآخذهم بالحجج، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم...". وهذا البند يقابله فى الدستور المادة (١٨٤) " السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون، ويبين القانون صلاحياته." والمادة (١٨٥) " يعين رئيس الجمهورية رؤساء الجهات والهيئات القضائية... وذلك على النحو الذى ينظمه القانون... ويقوم على شئونها مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية... يختص بالنظر فى شروط تعيين أعضاء الجهات والهيئات القضائية وترقيتهم وتأديبهم ".

وإذا انتقلنا إلى منهج علي بن أبى طالب فى تعيين العاملين فى أجهزة الدولة، فقد رأى أن يكون التعيين وفقا للبحث عنهم والفحص عن سيرتهم فقال : "... ثم انظر فى أمور عمالك فاستعملهم اختبارا، ولا تولهم محاباة وأثرة فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة. وتوخ منهم أهل التجربة والحياء، من أهل البيوتات الصالحة، والقدم فى الإسلام المتقدمة..." كما وضح الأسباب التى تقتضى عزل العمال فقال : "... فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة فى بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله..." وهذا البند يقابله مادة (١٤) من الدستور " الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا فى الأحوال التى يحددها القانون " ونص المادة (١٥٣) من الدستور " يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين... ويعفيهم من مناصبهم...".

وفى سبيل مكافحة الممارسات الاحتكارية المضرة لمصلحة المجتمع قال : " واعلم. مع ذلك. أن فى كثير منهم ضيقا فاحشا، وشحا قبيحا، واحتكارا للمنافع، وتحكما فى البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة. فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – منع منه. وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقبه فى غير إسراف... " وهذا البند يقابله المادة (٢٧) من الدستور"... يلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار... ومنع الممارسات الاحتكارية. وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح

الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ".

مما سبق يتبين لنا أن الدستور المصري الحالي أخذ بالعديد من المبادئ الواردة بعهدعلي بن أبى طالب إلى مالك الأشتروالى مصر، فكان عهد علي بن أبى طالب إذن هو اللبنة التى شيدت بها العديد من المبادئ الدستورية المعاصرة.

٥- ضوابط الصياغة القانونية

إن أهمية الصياغة القانونية تنبع من اعتبارها الوسيلة الرئيسة التى تسهم فى الوصول إلى الغرض من سن القوانين، والغاية التى يسعى إليها واضعها عبر إصداره للقواعد القانونية. فالاهتمام بالصياغة القانونية للدستور ليس مجرد اعتناء بالجانبين الشكلي والإجرائي فقط بل يمتد الأمر إلى " السعي نحو الوصول إلى تطبيق دولة القانون والحكم الرشيد، وذلك من خلال سن تشريع جيد ومتطور وقابل للتطبيق على الجميع على قدم المساواة." (١٦)

فالصياغة القانونية للدستور تعد عنصرا رئيسا من عناصر الإدارة الحكيمة، مما يؤثر ذلك على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.

والقوانين لا تسن من أجل أن يعلم أحكامها ويعيها القانونيون فحسب وإنما تسن من أجل أن يعيها كل المواطنين، ومن ثم يجب أن تتسم القوانين بالوضوح وسهولة الفهم مما يمكن للمواطن العادى استخدامه بسهولة فى الحصول على ما هو مقرر له من حقوق، وفى أداء ما هو مفروض عليه من واجبات، وهناك ضوابط رئيسة لصياغة القوانين حتى تتسم بالوضوح هى : (١٧)

- تقسيم مشروع القانون إلى أقسام داخلية معنونة.

- تسلسل وترتيب ورود الأحكام الذى يتضمنها مشروع القانون وفق المنطق السليم.
- البناء الداخلي السليم لكل مادة من مواد مشروع القانون.

٦- أسس الصياغة القانونية فى دستور علي بن أبى طالب

يعكس دستور علي بن أبى طالب إلمامه بالأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكنه من وسائل الصياغة القانونية لكل ما يخص الأوضاع السابقة، وذلك لتحقيق المصلحة العامة التى تتطلع إليها سياسة الدولة، فالصياغة القانونية السليمة غايتها تسهيل فهم القانون والعمل بأحكامه.

وقد اعتمد علي بن أبى طالب فى صياغته القانونية لمبادئ دستوره إلى مالك الأشتر على عدة أسس منها : **وضع عنوان للدستور (العهد)**، فقد حرص على وضع عنوان لدستوره اشتمل على اسم المشرِّع (واضع الدستور أو العهد) بصفته أمير المؤمنين، واسم القائم على تنفيذ أحكام الدستور بصفته والى مصر. كما حدد علي بن أبى طالب فى العنوان سلطات مالك الأشتر فى ولايته على مصر فقال : " هذا ما أمر به عبدالله علي أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر فى عهده إليه، حين ولاه مصر : جبابة خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها وعمارة بلادها... ".

ومن أسس الصياغة القانونية فى دستور على بن أبى طالب **تقسيم الدستور إلى بنود** وفقا للموضوعات التى طرحها الخليفة، وهذا من شأنه الإسهام فى ضبط وتسلسل ورود الأحكام بطريقة منطقية. وإن لم يضع علي بن أبى طالب عنوانا لكل بند من بنود الدستور، إلا أنه استهلها بما يدل على فحواها.

وآية ذلك الأحكام التى سنها بشأن التجار وذوي الصناعات باعتبارهما عصب الحياة الاقتصادية فقال : " ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات، وأوص بهما خيرا : المقيم منهم والمضطرب بما له، والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح، فى برك وبحرك، وسهلك وجبلك... ".

وعند تنظيمه لشروط قادة الجيوش قال : " فول من جنودك أفصحهم فى نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيبا، وأفضلهم حلما، ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف...".

وعندما وضع منهجا لاختيار العمال فى جهاز الدولة، قائم على البحث عنهم وفحص سيرتهم، ثم إغداق الأموال عليهم حماية لهم من أخذ الرشوة، فإن فعلوا بعد ذلك وجب عليه عقابهم عقابا صارما قال : " ثم انظر فى أمور عمالك فاستعملهم اختبارا، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء، من أهل البيوتات الصالحة، والقدم فى الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقا... ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك وثلموا أمانتك... ".

وعلى هذا النحو يمضى علي بن أبى طالب فى تناول بنود قضايا الحكم والإدارة تناولا دقيقا، مستوفيا كل ما يتعلق بكل بند وفق تسلسل منطقى سليم.

ومن دعائم الصياغة القانونية فى دستور علي بن أبى طالب **اللغة،** فالعلاقة " بين الصياغة القانونية واللغة وعلومها علاقة وطيدة، تنبع من أن

اللغة هى بمثابة المتكأ الذى تستند عليه الصياغة، فهى الأداة الأساسية للصياغة." (١٨)

ولإدراك علي بن أبى طالب أهمية القالب اللغوي الذى يضم الأحكام، وانطلاقا من أن المشرع يقصد ما يقول فقد عمد إلى استخدام لغة اتسمت بالفصاحة، والسلامة، والوضوح والدقة. وقد تحقق ذلك عبر انتخابه للألفاظ التى تعبر عن معنى واحد فى كل بنود الدستور، فمفردات دستوره غير قابلة لأكثر من تأويل، كما أن التراكيب اللغوية فيه لا تحتمل أكثر من وجه عند تفسير النص.

وهذا يدل على وعى علي بن أبى طالب بسمات اللغة القانونية، فهى لغة مباشرة بعيدة كل البعد عن الأساليب البلاغية كالخيال والتى من شأنها هدم كيان النص (١٩). فاللغة القانونية تهدف إلى وضع الأحكام مباشرة بين يدى متلقيها.

يتضح ذلك فى قول علي بن أبى طالب عندما حدد لمالك الأشتر المنهج العسكري فى معاملة العدو حال طلبه الصلح، وضرورة الحذر من العدو فى حال قبوله الصلح : "... ولا تدفعن صلحا دعاك إليه عدوك ولله فيه رضى، فإن فى الصلح دعة لجنودك، وراحة من همومك، وأمنا لبلادك، ولكن الحذر من عدوك بعد صلحه، فإن العدو ربما قارب ليتغفل فخذ الحزم، واتهم فى ذلك حسن الظن... ".

وتبدو اللغة القانونية المباشرة الواضحة فى بند المزارعين بصفتهم العامل الرئيس فى تنمية الاقتصاد القومى، وقد حدد علي بن أبى طالب فى هذا البند سبل الإحسان إليهم، ومراعاة حياتهم الاقتصادية بما لم يألفوا مثله فيما مضى من حكومات فقال : " فإن شكوا ثقلا أو علة، أو انقطاع شرب

أوبالة، أو إحالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون فيه عليك فى عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلاب حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم... ".

ومن منطلق أن النصوص القانونية تعتمد فى صياغتها بوجه عام على الإنشاء، فقد اسس علي بن أبى طالب عهده على استخدام **الصيغ الإنشائية الآمرة والناهية** كما فى قوله : "... أنصف الله وأنصف الناس من نفسك... وليكن أحب الأمور إليك أوسطها فى الحق... ".

وقال أيضا : " فول من جنودك أنصحهم فى نفسك لله ولرسوله... ثم الصق بذوى المروءات والأحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة... ".

ونراه يقول أيضا : " ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك فى نفسك ممن لا تضيق به الأمور... ثم انظر فى أمور عمالك فاستعملهم اختبارا، ولا تولهم محاباة، وآثره... وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن فى صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم... وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج... ".

وقال : "... ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات، وأوص بهم خيرا المقيم منهم والمضطرب بماله... فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه. وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل... ".

يتبين لنا مما سبق أن المشرع (علي بن أبى طالب) قد أقام عبارات عهده إلى مالك الأشتر فى الغالب على الإنشاء الصريح، فاستعمل صيغ الأفعال الإنجازية التى تؤدى إليه، وتحمل الحكم بالوجوب أو الحظر : مثل : (أنصف – وليكن – فول – الصق – اختر – انظر – لا تولهم – تفقد –

استوص – أوص – فامنع).

فالوثائق والدساتير أو العهود تستعمل فيها الصيغ الآمرة والناهية التى تحمل معنى الأمر من أجل " تحديد الواجبات، وفرض الالتزامات وحظر القيام بأعمال معينة، وتحويل السلطة التقديرية، ومنع الحقوق والاختصاصات، وتعتمد صياغة القواعد القانونية بدرجة كبيرة على استخدام هذه الصيغ ". (٢٠)

والنص القانونى يكون متماسكا عندما يلجأ المشرع فى بناء عمله على **أساس الربط الشرطى**، وهو الربط بين جملتين إحداهما شرط والأخرى جزاء، وكلتا الجملتين لا تستغنى أحدهماعن الأخرى. (٢١) **أو يقيم عباراته وجمله على السببية**،وهذا كله يسهم فى تهيئة القارئ إلى الحكم المترتب على ما سبق.

وعلى هذا الأساس صاغ علي بن أبى طالب عهده فبدا متماسكا مترابطا، ومن ذلك قوله : "... أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم ! ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته، وكان لله حربا... ".

ونلحظ ذلك أيضا فى قوله : "... ولا تدخلن فى مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل، ويعدك الفقر، ولا جبانا يضعفك عن الأمور، ولا حريصا يزين لك الشرة بالجور، فإن البخل والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله... ".

ويتضح ذلك فى قوله أيضا : "... ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية، ولا تحدثن سنة تضر بشئ من ماضى تلك السنن، فيكون الأجر لمن سنها، والوزر عليك بما نقضت منها... ".

ونتبين ذلك فى قوله : "... وليكن آثر رؤوس جندك عندك من واساهم

فى معونته، وأفضل عليهم من جدته، بما يسعهم ويسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتى يكون همهم هما واحدا فى جهاد العدو... ".

مما سبق يتضح لنا أن الإمام علي بن أبى طالب قد صاغ عهده إلى مالك الأشتر – إلى حد كبير – وفقا للمعايير التى تسن وتصاغ بها الدساتير المعاصرة، فبذلك يكون سباقا فى وضع المبادئ العامة فى سن وصياغة الدساتير التى تنظم السلطات العامة فى الدولة.

الخاتمة

تبين من الدراسة النتائج الآتية :

١- يعد عهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر دستورا ينظم سلوك الأفراد فى المجتمع على نحو ملزم، وينظم العلاقات فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة العامة المتمثلة فى الوالى والعمال من جهة أخرى.

٢- كشف عهد علي بن أبى طالب قدرته على إدارة شئون الدولة وألقى الضوء على عقليته القانونية التى عكستها بنود هذا العهد.

٣- إن عهد على بن أبى طالب وثيقة قانونية شاملة لواجبات الحاكم وسلطاته وعلاقته بالرعية، والتعاليم والقيم المرتبطة بالأمور السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضوابط القائمين عليها.

٤- إن عهد علي بن أبى طالب مقارنة بالدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤م يعد وثيقة إسلامية رائدة فى مجال الحكم والإدارة وقد اشتمل على العديد من المبادئ الدستورية المعمول بها فى الوقت الراهن.

٥- إن الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤م أخذ العديد من المبادئ الواردة بعهد علي بن أبى طالب إلى مالك الأشتر والى مصر، فكان عهد

علي بن أبى طالب اللبنة التى شيدت بها العديد من المبادئ الدستورية المعاصرة.

٦- يعكس عهد علي بن أبى طالب إلمامه بالأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكنه من وسائل الصياغة القانونية لكل ما يخص الأوضاع السابقة وذلك لتحقيق المصلحة العامة التى تطلع إليها سياسة الدولة.

٧- اعتمد علي بن أبى طالب فى صياغته القانونية لعهده إلى مالك الأشتر على عدة أسس منها : وضع عنوان للدستور، تقسيم الدستور إلى بنود – اللغة القانونية – الصيغ الإنشائية الآمرة والناهية – الربط الشرطي والجمل السببية.

٨- صاغ علي بن أبى طالب عهده إلى مالك الأشتر – إلى حد كبير – وفقا للمعايير التى تسن وتصاغ بها الدساتير المعاصرة، فبذلك يكون سباقا فى وضع المبادئ العامة فى سن وصياغة الدساتير التى تنظم السلطات العامة فى الدولة.

الحواشى

١- لسان العرب، لابن منظور، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، حـ٦.

٢- معجم التعريفات، على بن محمد السيد الشريف الجرجانى، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوى، دار الفضيلة ص ١٣٤.

٣- انظر : الدستور المصرى الحالة المصرية أسئلة وإجابات فى ضوء الدساتير المقارنة، د/عماد الفقى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص ١٣.

٤- انظر : نظم الحكم ودستور الإمارات، د/ محمد كامل عبيد، إصدارات أكاديمية الشرطة، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٤٢.

٥- انظر : النظم السياسية والقانون الدستورى، د/ فؤاد العطار، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٦٣.

٦- انظر الحكم الصادر بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٩٠م فى القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية، مجموعة أحكام المحكمة، الجزء الرابع القاعدة ٢٢٣، ص ٢٥٦.

٧- لسان العرب، لابن منظور، حـ٥.

٨- انظر معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٠١٣.

٩- انظر : المدخل للعلوم القانونية القسم الأول (النظرية العامة للقانون)، د/ توفيق حسن فرج، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٦٤. وانظر : النظرية العامة للقانون، د/مصطفى محمد الجمال، ود/عبدالحميد محمد، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٦٤.

١٠- انظر : مبادئ القانون، د/ ثروت الأسيوطى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٦٦. وانظر: فن الصياغة القانونية تشريعا وفقها وقضاء، د/ عبدالقادر الشيخلى، مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٥م، ص٤.

١١- انظر النظام الجبائى الإسلامى دراسة قانونية، جمال الهوارى، الجزائر، ١٩٩٢م، ص٧٤.

١٢- عصر الخلافة الراشدة، د/ أكرم ضياء العمرى، مكتبة العبيكان، ص١٤٣.

١٣- انظر : سير أعلام النبلاء، لأبى عبدالله شمس الذهبى، رتبه وزاده حسان عبدالمنان،

بيت الأفكار الدولية، حـ١، ص٣١٦٧.

١٤- انظر : نهج البلاغة، جمعة الشريف الرضى، تحقيق الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، ص٦٩٦ وما بعدها.

١٥- دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤م.

١٦- متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانونى، د/ ليث كمال نصراوين، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، ص ٤.

١٧- انظر : دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين، المستشار/ ماجد صبحى، إشراف المستشار/ هانى حنا، ورعاية المستشار/ محمد حسام عبدالرحيم، الإصدار الأول، يوليو ٢٠١٨م، ص٥٨.

١٨- الوسيط فى علم الصياغة القانونية، الكتاب الأول النظرية العامة للصياغة القانونية المستشار الدكتور / عبدالناصر على عثمان، المجموعة العلمية للطباغة والنشر، ط٢، ١٤٤١هـ - هـ ٢٠١١ م، ص ١٧٤.

١٩- انظر : محاضرات فى الترجمة القانونية، جمع وإعداد ومراجعة، أيمن كمال السباعى ص ٩.

٢٠- أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، محمود محمد صبرة، المجموعة الدولية للنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٥٠.

٢١- انظر : لغة القانون فى ضوء علم لغة النص، د/ سعيد أحمد بيومى، دار الكتب القانونية، دار شتات، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م، ص ٢٤٩.

المصادر والمراجع

أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، محمود محمد صبرة، المجموعة الدولية للنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧م.

الدستور الحالة المصرية (أسئلة وإجابات فى ضوء الدساتير المقارنة)، د/ عماد الفقى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤م.

دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين

المستشار/ماجد صبحى، إشراف المستشار/هانى حنا، ورعاية المستشار/ محمد حسام عبدالرحيم، الإصدار الأول، يوليو ٢٠١٨م.

سير أعلام النبلاء، لأبى عبدالله شمس الذهبى، رتبه وزاده حسان عبدالمنان، بيت الأفكار الدولية.

عصر الخلافة الراشدة، د/أكرم ضياء العمرى، مكتبة العبيكان.

فن الصياغة القانونية تشريعا وفقها وقضاء، د/عبدالقادر الشيخلى، مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٥م.

لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث، القاهرة.

لغة القانون فى ضوء علم لغة النص، د/ سعيد أحمد بيومى، دار الكتب القانونية، دار شتات، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

مبادئ القانون، د/ ثروت الأسيوطى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٤م.

متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانونى، د/ ليث كمال نصراوين، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.

مجموعة أحكام المحكمة الدستورية .

محاضرات فى الترجمة القانونية، جمع وإعداد ومراجعة أيمن كمال السباعى.

المدخل للعلوم القانونية القسم الأول (النظرية العامة للقانون)، د/ توفيق حسن فرج، الدار الجامعية، بيروت،١٩٩٣م.

معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م.

النظام الجبائى الإسلامى، دراسة قانونية، جمال الهوارى، الجزائر، ١٩٩٢م.

النظرية العامة للقانون، د/ مصطفى محمد الجمال ود/ عبدالحميد محمد، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧م.

نظم الحكم ودستور الإمارات، د/ محمد كامل عبيد، إصدارات أكاديمية الشرطة، ط١، ٢٠٠٣م.

النظم السياسية والقانون الدستورى، د/ فؤاد العطار، دار النهضة العربية، القاهرة.

نهج البلاغة، جمعه الشريف الرضى، تحقيق الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية.

الوسيط فى علم الصياغة القانونية، الكتاب الأول النظرية العامة للصياغة القانونية، المستشار الدكتور /عبدالناصر على عثمان، المجموعة العلمية للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٤١هـ – ٢٠٢١م.